مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العـــــــدد: 1 (2022)، ص 439– 451

التقاطع بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومفهوم المواطنة.

The Intersection between the Phenomenon of Illegal Migration and the Concept of Citizenship

بيدي أمال *، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر) a.biddi@univ_djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 10 /2022/02 تاريخ القبول: 29 /2022/04 تاريخ النشر: 2022/6/2

ملخص:

الهجرة غير الشرعية هي إحدى المواضيع الشائكة والتي لها أسبابها ودوافعها وآثارها وتداعياتها على الدولة المصدرة والمستقبلة في نفس الوقت ، حيث تعتبر من المواضيع التي لم و لن تتوقف الدراسات حولها.

غير أن ما يثير الإشكال في وسط كل هذه المعطيات حق المهاجر غير الشرعي ، فالمؤكد أن الحياة التي يعيشها قد لا تقل صعوبة عن الظـــروف التي فر منها ، فعلى الرغم من خطورة الظاهرة وما يترتب عنها ومحاولة حكومات الدول من تكريس لها آليات دولية وأخرى وطنية للحد من انتشارها، إلا أن المهاجر غير الشرعي يبقى فردا له الحق في أن تفرض له حقوق وواجبات على الأقل المتعارف عليها إنسانيا ، وهذا ما يعرف اليوم بالمواطنة ، لذلك جاءت دراستنا لتحديد التقاطع بين هذه الظاهرة ومفهوم المواطنة كمصطلح يحمل الكثير من الدلالات القانونية والسياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية ، المواطنة العالمية ، الحقوق ، الواجبات، دولة القانون .

Abstract:

Illegal migration is one of the thorny issues that has its causes, motives, effects and implications for the exporting and receiving States at the same time. It is considered as one of those topics that studies will not stop tackling.

However, what raises the problem in the midst of all these facts is the right of the illegal immigrant, for it is certain that the life he lives may be no less difficult than the conditions from which he fled. Despite the seriousness of the phenomenon, its consequences and the attempt by the Governments of States to devote international and national mechanisms to reducing its spread, an illegal migrant remains an individual with the right to have at least the rights and duties recognized by humanity. This is what is known today as citizenship whereby our study came to determine the intersection between this phenomenon and the concept of citizenship as a term that carries many legal, political and social connotations.

Keywords: Illegal immigration, global citizenship, rights, duties, State of law

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* **بيدي أمال**

1. مقدمة:

الهجرة غير الشرعية من القضايا الراهنة التي انصب الاهتمام حول أسبابها وآثارها وتداعياتها ، وسبل مكافحتها والآليات التي يمكن أن تحد من انتشارها سواء على الصعيد الدولي أو الوطني أو المحلي.

وأصبحت تشكل تحديا للدول وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة و أطرافها، خاصة وإنها لم تعد بشكلها التقليدي المعتاد عليه.

فهذه الظاهرة ساهمت في إلتقاء الثقافات المتنوعة ، وعكست الواقع الذي يرفضه المهاجر غير الشرعي في بلده ، فغالبا ما يهاجر لأنه لم يأخذ حقه حتى يؤدي واجبه.

والملاحظ أنها أثارت قلق المجتمع الدولي نظرا للانعكاساتها و إفرازها جملة من المشاكل على أصعدة مختلفة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو الصحية ،ولم يتوقف الأمر على هذا الحد بل تطور إلى الجريمة المنظمة والإرهاب والجوسسة وغيرها من المشاكل ذات الخطورة الشديدة.

وأمام زيادة انتشار هذه الظاهرة وتأزم أوضاع المهاجرين غير الشرعيين كانت هناك عدة تساؤلات واستفسارات حول كيفية التعامل مع هذه الفئة والتي تعتبرها الكثير من الدول المستقبلة فئة دخيلة على المجتمع.

وعلاوة على ذلك فإن دولة القانون تعمل للحفاظ على التماسك الاجتماعي والثقافي والسياسي لأفرادها، وذلك بوضعها قوانين تكفل المحافظة على كيانها وشعبها.

ومن منطلق تقبل الاختلاف والخلاف فإن المهاجر غير الشرعي له أن يندمج في مجتمع غير مجتمعه على أساس تمسكه بفكرة المواطنة ، والتي تمثل جملة من الحقوق والواجبات .

فمفهوم المواطنة يتوقف على نوعية الأيدلوجية الفكرية والسياسية التي يتبناها النظام السياسي في كل دولة ، لكن هذا لا يعني أن التباين في الأيدلوجيات يصبح عقبة أمام تطبيق مفهوم المواطنة ، لاسيما عند المهاجر غير الشرعي .

فالمؤكد أن كل الاعتبارات والعواقب تذوب أمام أن يأخذ المهاجر غير الشرعي حقه في أي مكان كان ، فحقه كإنسان لا يؤخذ على أي صفة ، سواء كان مهاجرا شرعيا أو غير شرعي .

والإشكالية التي يمكن طرحها لدراسة هذا الموضوع:

كيف يمكن أن تتلاقى أو تنفصل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع المواطنة كمفهوم أو فكرة؟

الأهداف :

- تأصيل مفهوم المواطنة وتسليط الضوء على المواطنة العالمية.
- توضيح التقاطع بين الهجرة غير الشرعية ومفهوم المواطنة .
- العمل على تكريس المواطنة لكل فرد سواء للمهاجر غير الشرعي أو غيره.
- ترسيخ وتعزيز أبعاد وقيم المواطنة لدى المهاجر غير الشرعي.

المنهجية:

للإجابة والإحاطة بإشكالية الموضوع ، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، لوصف وتأصيل المفاهيم وتحليلها من الجانب التطبيقي فيها.

2.التأصيل المفاهيمي والقانوني لمتغيري الدراسة:

1.2.الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وإطارها القانوني

أ– مفهوم ودوافع الهجرة غير الشرعية :

من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة ، ويعود ذلك بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ، وعموما الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواءً بشكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. (ساعد رشيد، 2011–2012، صفحة 10)

إلا أن هناك تمييز بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات ، في حين تتم الثانية بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة. (ساعد رشيد، 2011–2012، صفحة 10)

حيث أن الهجرة غير الشرعية هي الأصعب في آثارها على كلا الدولتين سواء المتصدرة أو المصدر إليها ، ذلك ما ينجر عليها من ظواهر وتبعات سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو حتى أمنية.

وتماشيا مع ذلك تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة حديثة ترجع إلى تسعينات القرن الماضي وذلك نتيجة التضييق على تدفق الهجرة الشرعية ، ومنه تحولت الهجرة إلى ظاهرة سرية يتم كل ما يتعلق بها سرًا ، حيث عرفها البعض على أنها "تلك التي تتعدى حدود الدولة والتي يحمل المهاجر أو اللاجئ أي وثائق رسمية، أي إن الدخول بطريقة غير رسمية أو قانونية ". (محمد, آيت أحمد لعمارة، 2021، صفحة 302)

وهناك عدة تسميات لهذه الظاهرة منها الهجرة غير النظامية أو الهجرة غير القانونية ، كما تسمى الهجرة السرية ، ورغم تعدد هذه التسميات فإن المنظمات الدولية غير الحكومية و منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها ، كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن" لكل فرد حرية التنقل و اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة ، و يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة". (محمد, آيت أحمد لعمارة، 2021، صفحة 302)

ويمكن أن يتحول المهاجر الشرعي إلى مهاجر غير شرعي عند خرقه للقانون سواء بالبقاء بعد انقضاء مدة إقامته أو العمل بصورة غير قانونية، وإن لم تنقضي مدة إقامته في هذه الدولة. (حمود, واثق عبد الكريم، 2017، صفحة 353)

ومن جهة أخرى تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية شملت كل دول العالم دون استثناء ، وعلى امتداد السنوات والأجيال حيث عرفت خطا بيانيا تصاعديا مازال متواصلاً لحد يومنا هذا ، بل إنه مرشح للارتفاع نظرًا لتغير و تطور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية. (محمد, معمر، 2013، صفحة 92)

وعليه فإن الهجرة عملية اختيارية تكون بإرادة الفرد لغرض ما ، إلا أن هناك حالات يجبر فيها الفرد على ترك وطنه وذلك إما بسبب حرب أو لدافع ديني أو سياسي أو ظروف اقتصادية أو مناخية ، إلا الفقه لم يتفق على تعريف موحد للهجرة غير الشرعية

، فهناك من يرى أن الهجرة غير الشرعية هي : "الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الاماكن المحددة لذلك ، دون التقييد والاعتداء بالضوابط والشروط التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد ".

بينما يرى البعض الآخر بأن الهجرة غير الشرعية هي : "انتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه ، مخالفا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الدولي والداخلي ". (باخويا دريس ، 2015، صفحة 162)

ووفقا لما سبق يمكن القول بأن الهجرة غير الشرعية مقصود منها " دخول فرد أو عدة أفراد بطريقة غير قانونية لدولة أخرى دون الحصول على موافقتها بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة ، مخالفا بذلك اللوائح والنظم الداخلية المنظمة للإقامة والقواعد المنصوص عليها دوليا". (باخويا دريس ، 2015، صفحة 162)

*ومن بين **مميزات** الهجرة غير الشرعية ما يلي: (موسى معطاوي، 2014، صفحة 162)

أ. **الجنس**: تشير الدراسات أن الذكور أكثر انجذابا وقابلية لفكرة الهجرة غير الشرعية من الإناث ، ذلك أن الذكر هو من يتحمل المسؤولية ،لكن مع تأزم الأوضاع باتت كل الأجناس تهاجر (إناثا وذكورا).

ب. **السن** :يرى الكثير من الدارسين أن فئة الشباب في سن النشاط والإنتاج هم الأكثر ميلا للهجرة، خاصة تلك الفئة العمرية من 20 إلى 34 سنة .

ج. **المستوى التعليمي** :يلعب المستوى التعليمي دورا كبيرا وأثرا واسعا في عملية الهجرة، وذلك إما بصفة إيجابية أو سلبية.

د. **المعيار الأخلاقي** :إن الأشراف وكبار الفلاحين والمستثمرين هم أكثر توجها للهجرة، وفي مقابل ذلك أيضا المنحرفين والمجرمين هم من بين الفئات التي تتجه إلى الهجرة ، وذلك بحجة البحث عن الأماكن للانفلات من العقاب.

*ومن أهم **الدوافع** للهجرة غير الشرعية :

أ. **العوامل الاقتصادية** :اتسعت الهوة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع ، وزادت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الأرياف وأهل المدن ، بل إن النماذج الانتمائية كانت في مردوديتها أقل في إفريقيا من مستويات التنمية التي تحققت في البلدان النامية الأخرى في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية. (علي الحوات، 2007، صفحة 42)

وتعتبر هذه العوامل أحد أهم العوامل التي اعتبرت عوامل طاردة للإنسان خاصة الأفريقي الذي يعتبر الأكثر ممارسا لهذه الظاهرة سواءً بصفتها القانونية أو غير قانونية ، زيادة على أن البطالة والتي تعد سببا للكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية. (علي الحوات، 2007، صفحة 43)

ب. **العوامل الاجتماعية**:كانت وسائل الإعلام أحد أهم المسببات والمؤثرات في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وذلك من خلال تلميع الهجرة إلى أوروبا وإلى الغرب ، حيث ترتبط العوامل الاقتصادية ارتباطًا وثيقا بالعوامل الاجتماعية ، ذلك أن العوامل الاقتصادية لها آثارها الاجتماعية والنفسية السلبية ، فالأفراد يهاجرون لتحقيق أحلامهم الاجتماعية وبحثًا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر ، فيندفعون نحو الهجرة رغم مخاطرها ، ومنه

تصبح العوامل الاجتماعية إحدى أهم الدوافع الشديدة التي تدفع الشباب إلى الهجرة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الهجرة حتى ولو كانت في صورتها غير المشروعة. (حمود, واثق عبد الكريم، 2017، صفحة 14)

ج. **العوامل السياسية والأمنية:** إن الخلافات والصراعات وتشديد القوانين في إطار الهجرة القانونية ، أدى لا محالة إلى انتشار الهجرة غير الشرعية، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سببا رئيسيا في انتشار الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال البحث عن المناطق الأكثر أمنا ، ولقد طبعت نهاية القرن العشرين حركات هامة للاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم. (محمد, معمر، 2013، صفحة 98)

د. **العوامل الجغرافية** : إن البيئة الطبيعية القاسية من حيث الحرارة والجفاف والتصحر ، والكوارث الطبيعية كالفيضانات ،و البراكين والزلازل والمجاعة وانتشار الأوبئة ، كلها عوامل تدفع بالفرد إلى الهجرة ، فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ما تعاني من مشاكل مثل أثيوبيا والصومال وتشاد والسنغال ، فموقعها الجغرافي سبب لها خسائر في قطاع الزراعة ، وهو ما ألقى بآثاره السلبية على كل القطاعات وبكل الجوانب. (عز الدين مختار ، علي مفتاح، 2017، صفحة 137)

ب– الإطار القانوني للهجرة غير الشرعية:

نظرًا لأهمية وخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت التشريعات الوطنية والدولية لها تنصيص تشريعي لهذه الظاهرة ، وذلك للحفاظ على المهاجر وحقوقه ، وفي المقابل الحفاظ على أمن والاستقرار الأمني والسياسي لكلا الدولتين المصدرة والمستقبلة.

1. **الهجرة غير الشرعية إطار المواثيق الدولية:**

تبنت منظمة العمل الدولية الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تعنى بحماية حقوق العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم الأصلية مثل : (ساعد رشيد، 2011–2012، صفحة 30)

- الاتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949م : وتعد من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة ، وصادق عليها 43 دولة ، والجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي كان لها نصيب التصديق عليها.
- الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958.
- الاتفاقية الدولية رقم 143 لسنة 1975 م (لم تصادق أي من الدول العربية عكسها.
- اتفاقية حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 : وتعتبر معاهدة دولية الأكثر شمولية فيما يتعلق حقوق المهاجرين وأسرهم ، وصادقت عليها الجزائر عليها عام 2005م.

2.**أما بالنسبة للمشرع الجزائري**: وتعاطيه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يؤخذ عليه عدم كفاية ونجاعة الآليات التي اتخذت من أجل مجابهة هذه الظاهرة ، فبداية عالجها ضمن أحكام القانون البحري الجزائري القديم الصادر بموجب الأمر 76-80 ، تم تمم بالقانون رقم98-05 القديم الصادر بموجب الأمر 76-80 المؤرخ في 1977/04/10 م ، ثم تمم بالقانون رقم 98-05 المؤرخ في 27 /1998/06م. (ساعد رشيد، 2011-2012، صفحة 38)

2.2. ماهية المواطنة:

أ. مفهوم المواطنة:

هناك جملة واسعة من حقوق الإنسان ، لا يمكن اعتبارها غربية أو شرقية ، أو إسلامية أو مسيحية أو وثنية، وإنما هي مجموعة رصدت للإنسانية جمعاء ، شاركت في تحقيقها روافد حضارية متعددة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى صارت جزء من القواعد الدولية لحقوق الإنسان. (عدنان السيد حسين، 2008، صفحة 06)

أما حقوق المواطنة فهي منضبطة في إطار الدولة الوطنية بما فيها قانون محلي (داخلي) وأعراف وعادات اجتماعية متوارثة ، وعليه فإن حقوق المواطنة تختلف من دولة لأخرى تبعًا لاختلاف البيئات الوطنية وتعددها ، إضافة إلى الاختلاف في تطبيق حقوق المواطنة فعلى سبيل المثال حق الحصول على الجنسية وتبعات هذا الحق ومفاعيله على صعيد المسؤولية الشخصية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، وإن كان هذا الحق مشتركا بين جميع الدول. (عدنان السيد حسين، 2008، الصفحات 7-9)

وتماشيًا مع هذا فإنه توجد حقوق عامة لكل إنسان وهي:

- المساواة في الكرامة الانسانية والحقوق الانسانية.
- رفض التمييز بسبب الجنس ، أو اللون ، أو العرق ، أو الدين ، أو الرأي السياسي ، أو الأهل ، أو الثروة أو المولد.
- لكل فرد حق الحياة والحرية.
- رفض التعذيب وتحرير الإنسان من الرق.
- المساواة بين البشر أمام القانون ، ورفض الاعتقال التعسفي.
- حماية الحياة الخاصة للفرد ، وحقه في اختيار محل إقامته داخل حدود دولته.
- حق اللجوء إلى بلد آخر خلاصا من الاضطهاد.
- حق الفرد في التمتع بالجنسية.
- حق الملكية الفردية.
- حرية المعتقد الفكري والديني.
- حرية الرأي والتعبير.
- حق الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.
- حق المشاركة في إدارة الشأن العام.
- حق العمل ، وحق الضمان الاجتماعي.

- حق التعلم ، وتوفير التعليم المجاني في مرحلته الابتدائية على الأقل.
- حق المشاركة في الحياة الثقافية ، والاستمتاع بالفنون.

* **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:**استنادا إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، ثمة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية في طليعتها:

- رفض التمييز العنصري لأي سبب كان.
- المساواة بين الذكور والإناث في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- توفير أجر منصف للعامل في ظروف عمل تكفل السلامة والصحة ، وفرص الترقية داخل العمل ، وحماية حقوق العمال المهاجرين كافة.
- حق تكوين النقابات ، وحق الإضراب شريطة ممارسته وفقا للقوانين الوطنية.
- حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده.
- حماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي. وتكريس حقوق الطفل في اتفاقية دولية عامة 1989م.
- حق التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية.
- تكريس حقوق الطفل في اتفاقية دولية سنة 1989م.

* **الحقوق المدنية والسياسية:**تبلورت حقوق مدنية وسياسية خلال النصف الثاني من القرن الماضي ، وفي مقدمتها:

- حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.
- المساواة بين الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- لكل فرد حق الأمان الشخصي.
- لكل فرد حق التنقل ، وحرية اختيار مكان إقامته على نحو قانوني في دولته.
- حقوق الأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية ، في التمتع بثقافاتها ، والمجاهرة بأديانها ، وإقامة الشعائر ، واستخدام اللغات الخاصة.

واستنادًا إلى الحقوق الواردة ، أشار العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1966 إلى حقوق المواطن من خلال:

- مشاركة المواطن في إدارة الشأن العام إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.
- أن يَنتخب ويُنتخب بالاقتراع العام ، وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري.
- أن يتاح له ، على قدم المساواة عمومًا مع سواه ، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

وعليه لكي تكون المواطنة فعالة من الضروري أن يتوفر للأفراد قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة ، فتصبح هذه المعرفة أو المعلومات أساس القدرة على المشاركة والمساءلة وتحمل المسؤولية. (وليدة حدادي، 2017، صفحة 286)

وتعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها : "عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم ، وتؤكد أن للمواطنين بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة ، وعليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم". (وليدة حدادي، 2017، صفحة 286)

ويُعرف أحمد زكي بدوي المواطنة بأنها :"الصفة التي تحدد حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه وفقا لميزان العدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون ، كما تقوم على قاعدة الولاء والانتماء للوطن والعمل على خدمته في أوقات السلم والحرب ، والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع ، وتوحد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات كما عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات ، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة. (وليدة حدادي، 2017، صفحة 286)

ب. أبعاد وقيم المواطنة: يمكن تصنيف **أبعاد** المواطنة إلى: (عدنان السيد حسين، 2008، صفحة 22)

1. **البعد المدني:** يتمثل في المساواة بين المواطنين أمام القانون، وأن الحقوق القانونية هي حقوق مكرسة في القوانين الوطنية والدولية.
2. **البعد السياسي:** يندرج ضمنه العديد من الحقوق كحق الشعوب في تقرير مصيرها ،حق الاجتماع في الجمعيات والأحزاب السياسية ، حق المعارضة السياسية ... إلخ.
3. **البعد الاجتماعي:** يكرس هذا البعد المساواة بين الجنسين ورفض أشكال التمييز ، الحق في التعلم والعمل ، والرعاية الصحية ، وتأمين حاجات الفرد والأسرة... إلخ.
4. **البعد الاقتصادي:** حق المواطن ومجموع المواطنين في التنمية الاقتصادية ، أي بمعنى التوزيع العادل في الثروة الوطنية.

وانطلاقا مما سبق ذكره فإن أبعاد المواطنة تبلور فكرتي العدالة والحرية كمنطلقين فكريين للمواطنة وحقوق الإنسان معا ، ففي إطار الحرية تندرج : حرية المعتقد وإنشاء الأحزاب والجمعيات حرية الرأي ...إلخ، أما في إطار العدالة يتم تضمين : المساواة بين الجنسين ، الحق في التوزيع العادل للثروة الوطنية ، الحق في التنمية...إلخ، ومنه فإن التقارب بين أبعاد المواطنة هو في حد ذاته جوهر القواعد الدولية لحقوق الإنسان. (عدنان السيد حسين، 2008، صفحة 23)

أما عن **قيم** المواطنة فيمكن ايجازها فيما يلي: (عمر صكصك، 2015-2016، الصفحات 120-121)

أ. **الانتماء:** و هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، أو هو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له، ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن ويدافع عنه ويحافظ على سلامته.

ب. **الاخلاق الفاضلة أو المحمودة:** و هي قيم ومبادئ للمواطنة حيث نجد أخلاقا لا ينضبط العمل إلا بها ، ولا تؤدي حقوق الأفراد على أكمل وجه إلا بتوفرها وتعد واجبات شخصية على الأفراد كما هي حق للأفراد على الآخرين ، وهي ركيزة للتعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

ج. **الهوية الوطنية:**هي التمسك بثوابت الامة ، والشعور بالارتباط للجماعة وتمثل أهدافها ، والحفاظ على الخصوصية الثقافية للدولة.

د. **المشاركة المجتمعية:**من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الأعمال المجتمعية ومن أبرزها الأعمال التطوعية، وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسؤولين، وإقرار مبدأ الحقوق والواجبات ، عبر الأنشطة السياسية والاجتماعية.

ه. **المسؤولية:**الوعي التام بروح أداء الواجبات ، باعتبار المواطن واع ومسؤول، كما يطالب بحقوقه ، وعليه مسؤولية التقييد بكل قيم المواطنة.

و. **الانفتاح على العالم:**إدراك مقومات المواطنة العالمية باعتبار العالم قرية صغيرة في إطار الحفاظ على الأصالة والثوابت الوطنية ومواكبة التطور العلمي.

ز. **احترام الرأي المخالف:**ويكون باحترام آراء الآخرين ومناقشتهم بالحكمة، والتحاور معهم بأدب وأسلوب حضاري.

ح. **القانون:**دعوة إلى معرفة الحقوق والواجبات والالتزام بالنظام الذي يسير المجتمع.

ط. **الديمقراطية:**الحث على إبراز إرادة الشعب ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهنا تكون ديمقراطية الدولة شرطا للموطنة.

ي. **الوحدة:**الحث على التآزر والتكافل والوحدة بين أفراد المجتمع على أساس أن كل فرد هو مواطن اجتماعي مسؤول في جو من الوحدة بين أفراد المجتمع ، مع نبذ كل طائفية وعنصرية تفكك وحدة الوطن.

ك. **المساواة:**قيمة إنسانية تعني عدم التمييز أو التفريق بين الأفراد بسبب لجنس أو اللغة أو الأصل أو الدين أو المكانة.

3. التأكيد على حقوق المهاجرين غير الشرعيين في ظل دولة القانون.

1.3. أهمية تكريس المواطنة لدى المهاجرين غير الشرعيين:

إن عملية تكريس مفهوم المواطنة تحتاج إلى شروط وذلك بالانتقال بالمفهوم من مجرد شعارات إلى ممارسة وواقع من خلال توفير المناخ الملائم لذلك ، ولكن لن يتحقق ذلك إلا بتوفر إرادة سياسية حقيقية تقبل الانفتاح على الجميع ، إضافة إلى أن عملية تجسيد المفهوم تحتاج إلى آليات ثقافة تربوية تعمل على ترسيخ مبدأ المواطنة في الفكر والسلوك. (فيداح صالح، 2018، صفحة 389)

ففكرة المواطنة جاءت في إطار الدولة القومية بمعنى آخر إن الولاء السياسي انتقل من عنصر الدين إلى عنصر الجغرافية والتراب ، بغض النظر عمن يحكم الدولة ، وهو ما يعني أن إقرار المواطنة يؤدي إلى إحتمال تهميش الدين أو القضاء عليه ، وهو ما يناقض مفهوم الولاء في التصور العربي الاسلامي الذي يتعلق بمستوى أعلى وأسمى كثيرًا من الدولة ، فالولاء لا يكون إلا للفكرة. (عمر صكصك، 2015-2016، صفحة 117)

وفي المقابل يتبين أن العولمة سواءً السياسية أو الثقافية أو التقنية والإعلامية أو الاقتصادية ، أثرت على مفهوم المواطنة التقليدي في الدولة القومية حتى حيث الآتي: (عمر صكصك، 2015-2016، صفحة 118)

1. زيادة ظاهرة الهجرة من الجنوب الفقير إلى الشمال الغني ، وظهور مجتمعات جديدة تعرف بمجتمعات المهاجرين تعيش في الغالب حالة من البؤس والحرمان ، وتعاني من التهميش والإقصاء والتمييز من قبل المجتمعات المضيفة.
2. تآكل حدود الدول واضمحلال الدور السيادي للدولة ، وبخاصة دول الجنوب الفقيرة ، وتقلص وظيفة الدولة.
3. التدخل في شؤون الدول باسم حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات ، حتى أصبحت الأقليات تطلب هذا التدخل من المنظمات الدولية.
4. ظهور دور فعال لمنظمات المجتمع المدني ، التي تنادي بحماية حقوق المرأة والطفل واحترام الحقوق الثقافية للأقليات.

وبهذا عرف مفهوم المواطنة تذبذبا بسبب أن الدولة القومية أصبحت لا تتحكم في الحقوق والواجبات التي تحددها لمواطنيها ، وأصبح المواطن يخضع لقيم مواطنة عالمية قد تتناقض في كثير من الأحيان مع خصوصيته الثقافية والسياسية.

وعليه فالعولمة بمظاهرها المختلفة بدأت تؤسس لمفهوم جديد للمواطنة يعتمد على محاولة شمولية نفس القيم في العالم باسم المواطنة الانسانية أو العالمية ، وتسعى إلى توحيد مواصفات المواطن مع اختلاف المجتمعات في طبائعها الثقافية والاجتماعية والدينية. (عمر صكصك، 2015-2016، صفحة 119)

وكما سبق وأشرنا أن المواطنة هي انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية ، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وواجبات التي تنظم كل العلاقات ، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي. (وليدة حدادي، 2017، صفحة 186)

ومن جهة أخرى تعبر المواطنة في الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه ، وعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الإطار الجغرافي والسياسي للدولة ، علاوة على ذلك مركزها القانوني وطبيعتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلم يعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن ، بل تعدى الأمر إلى اعتبارها انتظاما عاما له محدداته وأبعاده على مختلف الأصعدة الإنسانية. (وليدة حدادي، 2017، صفحة 186)

وإسقاطا لذلك فإن المواطنة العالمية والتي تعتبر أن الإنسانية أسرة واحدة وطنها العالم وأعضاؤها أفراد البشر جميعا دون اعتبار لاختلافهم سواء في اللغة أو الجنس أو في الوطن ، حيث تفترض المواطنة العالمية تجاوز الحدود الجغرافية التقليدية وكل العراقيل الثقافية والاجتماعية ، وتزداد الضرورة لتعمم مفهوم المواطنة العالمية في ظل العولمة لسهولة تنقل الأشخاص والأفكار لاسيما وأن المرجعية النظرية لهذا المفهوم موجودة منذ انبثاق هيئة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان. (فيداح صالح، 2018، صفحة 386)

وعليه يمكن القول أن المهاجر سواء القانوني أو غير القانوني له أن يتمتع بحقه في الاستئثار بالمواطنة ، بمعناها أو في إطارها العالمي ،ذلك أن المواطنة العالمية تعبر عن الانسانية ، لاغيه بذلك الحدود والاختلافات والتمييز على كل الأصعدة.

زيادة على ذلك فإن فكرة الموطنة ببعدها الاجتماعي والقانوني والسياسي ساهمت في تطوير المجتمع الإنساني ، وكذا الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والديمقراطية وضمان الحقوق والواجبات.

حيث أنه من حق المهاجر غير الشرعي أن تكفل له حقوق وتفرض عليه واجبات في الدولة التي اتجها إليها مهاجرا لو كان بصفة غير شرعية.

فالمواطنة ليست مجرد وضعية قانونية شكلية ، وإنما هي ذهنية سلوك وثقافة وقبل ذلك هي حقوق وواجبات واحترام متبادل بين المواطنين ، واعتراف بالتنوع بين المواطنين وتقاسم في القيم والعادات والتقاليد والهوية الجماعية في ظل التكافل الاجتماعي ، والفرص المتكافئة في التعليم والعمل والمعاملة المشتركة. (فيداح صالح، 2018، صفحة 380)

وعليه فإن المهاجر غير الشرعي الذي فضل في يوم من الأيام الهروب من واقعه غير المناسب في بلده ، إلى البحث على الحياة الأفضل والظروف المناسبة ، يحتاج إلى أن يندمج في مجتمع الدولة التي اتجه نحوها ، وفي نظير ذلك فإن عليه أن يحترم الدولة وكل مقوماتها السياسية والثقافية والاجتماعية.

فإنه ليس من السهل اندماج ثقافات مختلفة عن بعضها البعض ، لكن من المسلم به تقبلها ، ويقبل بها المهاجر غير الشرعي ، وذلك لتفادي الآفات الاجتماعية التي تنجز عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2.3. الحدود الفاصلة بين مفهوم المواطنة وظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إن لكل دولة الحق والحرية الكاملة في وضع تنظيماتها التي تهتم بشؤون الاجانب المتواجدين على إقليمها ، ولها الحق في فرض ما تراه مناسبا من التزامات على المهاجر الذي اكتسب جنسيتها ، لأنه أصبح من مواطنيها وإن كان ليس أصليا ، حيث يتوجب عليها معاملة المواطن كونه اكتسب الصفة الوطنية فيها ، إذ لم يعد يوجد تمييز في المعاملة بين المهاجر والمواطن الأصلي ، في فرض الحقوق والواجبات إلا ما استثنى بموجب القانون. (عبدالرسول عبدالرضا جابر الأسدي، 2020، صفحة 83)

ووفقا لما سبق فإن الإشكال بالنسبة للمهاجر بصفة قانونية ، يمكن القول أنه لا يمكن اعتباره ، لكن الإشكال والتساؤل يثور حول المهاجر غير الشرعي ، هل نفرض له نفس الحقوق والواجبات بالنسبة للمواطن الأصلي .

يبين الواقع الكثير من الانتهاكات الصارخة لحقوق المهاجر غير الشرعي ، ذلك أن الدولة ترفضه وتعتبره دخيلا على أفراد المجتمع وكل ما يتعلق بمرتكزاتها .

لكن لا يجب على خصوصيات المجتمع أن تقف عائقا أمام تحقيق التفاعل والتواصل بين الأفراد ، وأمام تحقيق المساواة ، وألا يكون اختلاف الأفراد مبررًا للتهميش والإقصاء ، لذلك "يمكن للدولة أن تستمد سيادتها من قيمة المواطنة لاسيما عندما تتمثل في سيادة الشعب نفسه بنفسه". (فيداح صالح، 2018، صفحة 383)

وفي هذا الشأن فإن الصراع الاجتماعي يعتبر أحد المعوقات لفكرة المواطنة ، والمتبع لأوضاع الدول خاصة العربية وما تعصف بها من ثورات سواء اجتماعيا أو سياسيا وثقافيا قد يدرك الفرد أنه من الصعوبة أن يكون خط توازي بين الهجرة غير الشرعية وفكرة المواطنة.

كما هو معلوم أن من أحد سمات المواطنة العالمية هي حقوق الإنسان بشتى أصنافها ، إذ أن الإنسان في هذه الحالة يتجاوز الحدود الجغرافية وذلك على أساس تمسكه بالمواطنة ، فيصبح حينئذ متمسكا بهذه الحقوق في أي منطقة من مناطق العالم ،فمفهوم الجماعة الكونية مثل الملامح الجينية لمفهوم المواطنة العالمية المطروحة اليوم سياسيا وفكريا. (الحبيب الجناحي، 2008، صفحة 60)

أيضا من جهة ثانية ارتباط فكرة المواطنة بالحرية ، فلا مواطنة من دون حرية ، لكن سابقا قلنا للفرد الحق والحرية في التنقل ، لكن هذا الحق والحرية ليسا مطلقين ،فهذا ما دعا بانتشار الهجرة غير الشرعية لأن الدول ضيقت وشددت في إجراءات الهجرة القانونية ، أيضا المهاجر غير الشرعي ليس له من الحقوق والواجبات لما للمهاجر غير الشرعي ، وهذا ما يتنافى مع مفهوم المواطنة خاصة العالمية، والتي دوما تنادى بحقوق الإنسان والإنسانية فلعل الكثير من العوامل التي يتلقاها ويعايشها المهاجر غير الشرعي كالاحتقار والازدراء

والخوف ، قد يؤدي إلى العنف والظواهر الاجتماعية الخطيرة كالمخدرات والإرهاب ، والقتل والخطف والاتجار بالبشر ، وذلك كله نتيجة للإقصاء والتهميش وغياب القانون ، هذا الاخير الذي يفترض أن يطبق بدء من دخول المهاجر غير الشرعي إلى أن يتم إرجاعه إلى بلده ، فمن بين الأسباب التي تعيق تحقيق المواطنة الفعلية:

- تأجيل القضايا الجوهرية للإصلاح السياسي ،وتعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى أهم القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى الأخذ بها بعين الاعتبار.
- النقل الشكلي للديمقراطية إلى بلدان العالم الثالث وتوظيفها لتكريس مصالح الحكام وترسيخ التبعية ، وهذا ما أدى إلى عدم وجود مشاركة فعالة للديمقراطية من قبل معظم أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات. (فيداح صالح، 2018، صفحة 387)

وعليه يمثل هذا العائق سببا واضحا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، والتي يمكن القول أن هذه الظاهرة تستوجب الإلمام بأسبابها قبل اللجوء إلى مكافحتها ، ويعتبر تحقيق المواطنة أحد أهم الحلول للحد من هذه الظاهرة وكل ما ينجز عنها من ظواهر اجتماعية لا تقل خطورة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4. الخاتمة:

تعد الهجرة غير الشرعية أقل ما يمكن أن يقال عليها أزمة أرهقت الدول كافة ، لأنه ليس من السهل السيطرة على هذه الظاهرة لا من الدول التي تستقبلها ولا من التي تصدرها ، ولقد اهتمت كل الفواعل الاجتماعية بهذه الظاهرة ، و أصبح لها بعدا دوليا وإنسانيًا ، خاصة إذا تناولنا المهاجر غير الشرعي ومركزه القانوني في الدولة المستقبلة له.

وهنا يمكن الإشارة إلى موضوع آخر وهو موضوع المواطنة الذي يبلور جملة من الحقوق والواجبات ، ويترجم سلوك الفرد الذي يعمل على تحسين روابطه الاجتماعية في ظل دولة القانون.

لذلك من أهم **النتائج** التي يمكن أن نستخلص إليها لنحدد مدى أهمية العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفكرة مفهوم المواطنة.

- إن أهم المرتكزات التي تقوم عليها المواطنة من حرية ومساواة وعدم تمييز هي في حد ذاتها مطالب يطالب بها المهاجر حتى وإن كان غير مهاجرا غير شرعي.
- إن بعض المفاهيم لفكرة المواطنة خاصة العالمية قد تقترب من استراتيجية يمكن أن تكون حلا لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لكن ذلك ليس دوما.
- لكي تتجسد فكرة المواطنة وتحل ظاهرة الهجرة غير الشرعية لابد من قيام دولة القانون

التوصيات :

- لابد أن تكون هناك صلة وثيقة بين الفرد ودولته وبناء فكرة المواطنة بكل أبعادها وقيمها في دولته الأصل.
- ضرورة العمل على تكريس المواطنة لدى المهاجر غير الشرعي ، وإعطائه حقا وتحميله التزاما ، ومحاولة دمجه في المجتمع الذي أراد أن تنتمي إليه ، دون المساس بالوحدة الاجتماعية ولا الثقافية والسياسية و...إلخ لذلك المجتمع.

–ضرورة نشر الوعي الإنساني والأهمية الحقوقية ببناء مواطنة المهاجر غير الشرعي ، وإنتاج فرد أكثر مطالبه أن يعيش بكرامة.

5.قائمة المراجع:

الحبيب الجناحي .(2008) .المواطنة والحرية) .الغدير.(43) *2* (.d , .

باخويا دريس .(2015) .سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر) .ا .ا .القانوني.(1) *11* (.d , .

حمود ,واثق عبد الكريم .(2017) .موقف الإتحاد الأوروبي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية)الإفريقية) .(ج .كركوك *5* (.d , .(20).

ساعد رشيد. (2011–2012). *واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني– مذكرة ماجستير*. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة،.

عبدالرسول عبدالرضا جابر الأسدي .(2020) .التزامات المهاجر في دولة المهجر) .م .ر .الحقوق.(1) *12* (.d , .

عدنان السيد حسين .(2008) .تطور مفهوم المواطنة) .ا .ا .والتوثيق.(43) *208* (.d , .

عز الدين مختار ، علي مفتاح .(2017) .واقع الهجرة غير الشرعية) .ج .مصراتة.(2) *6* (.d , .

علي الحوات .(2007) .الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي) .م .ا .المغاربية(.d , .

عمر صكصك .(2015–2016) .دور التعليم الديني بالجزائر في تنمية ثقافة المواطنة لدى التلميذ) .ج .ا (.d ,02 .*دراسة تحليلية –لمقرر التربية الاسلامية ، وميدانية ببعض ابتدائيات ومتوسطات وثانويات مدينة الجلفة* .

فيداح صالح .(2018) .قيم المواطنة في الفكر الجزائري –الواقع والآفاق) .ج .و.(1) *5* (.d ,2 .

محمد ,آيت أحمد لعمارة .(2021) .الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين التهديدات وإستراتيجية مكافحتها .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية* .(02) *14* ,

محمد ,معمر .(2013) .واقع الهجرة غير الشرعية.(7) .

موسى معطاوي .(2014) .الهجرة غير شرعية تفسيراتها ، ميزاتها ، دوافعها) .م .معارف.(16) *9* (.d , .

وليدة حدادي .(2017) .المواطنة في ظل التحولات الاعلامية الراهنة) .م .ا .الثقافي.(2) *6* (.d , .